Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 Octobre 2011
28 أكتوبر 2011

المساء
ALMASSAE

ندوة وطنية تبحث سبل التعامل مع المدمنين على المخدرات

انطلقت، صباح أول أمس الأربعاء بالرباط، أشغال ندوة وطنية تبحث كيفية التعامل مع مستعملي المخدرات من منظور صحي وحقوقي وتحسيس المسؤولين والرأي العام بضرورة مناهضة الوصم الذي تتعرض له هذه الفئة. وتهدف الندوة التي تنظم في موضوع «من أجل مقاربة مبنية على الصحة وحقوق الإنسان للتعاطي مع مستعملي المخدرات» إلى تدارس سبل تحسين ظروف عيش مستعملي المخدرات ووضعهم الصحي وتقليص خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب (السيدا) في صفوفهم. ويشارك في هذه الندوة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع جمعية محاربة السيدا، وجمعية (حسنونة) جمعية تقليص مخاطر المخدرات بالمغرب، خبراء وطنيون ودوليون وممثلو وزارات الصحة والعدل والداخلية وممثلو الأجهزة الأمنية (الدرك، الشرطة والقوات المساعدة) بالإضافة إلى الجمعيات والمنظمات الحقوقية والجمعيات المتخصصة.

Revue de Presse du Conseil

المساء
ALMASSAE

أرقام صادمة عن تعاطي المخدرات عن طريق الحقن في السجون ومنطقة الشمال

الرباط
محمد بوهريد

كُشف قبل يومين بالرباط عن أرقام صادمة عن تعاطي المخدرات في المؤسسات السجنية ومنطقة الشمال، خصوصا مدن تطوان والناظور والحسيمة. ودق بحث ميداني أنجزته الجمعية المغربية لمحاربة السيدا في ثلاث مدن هي طنجة وتطوان والناظور، وشمل 300 شخص ناقوس الخطر بخصوص انتشار تعاطي المخدرات، خصوصا الهيروين، في المدن الشمالية وارتفاعه بوتيرة «تبعث على القلق في السنوات الأخيرة».

وأفاد التقرير، الذي كشفت حكيمة حميش، رئيسة الجمعية المغربية لمحاربة السيدا، عن أبرز أرقامه في ندوة وطنية في موضوع «من أجل مقاربة للتعاطي مع مستعملي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان»، بأن «97 في المائة من المستجوبين الذين شملهم البحث يتعاطون الهيروين، وبأن الكوكايين يحضر بقوة في صفوف النساء، اللواتي شكلن 9 في المائة من عينة البحث الميداني».

وقال المستجوبون إنهم يتعرضون للعنف بجميع أنواعه وعلى أكثر من مستوى، وكثير منهم أكدوا أنهم «لا يجدون مكانا لهم عدا السجن أو الموت». فقد قال معظم المستجوبين، وتحديدا 249 شخصا، أنهم تعرضوا للعنف من قبل أجهزة الشرطة. ولا يتوقف العنف على مستوى أجهزة الأمن، بل يمتد ليشمل النظام الصحي أيضا، حيث أكد 138 في المائة من هؤلاء أنهم تعرضوا للعنف وطالتهم خروقات من طرف الأجهزة الطبية. 79 منهم اعتبروا النظام الصحي ببلادنا غير إنساني و76 تحدثوا عن خرق واجب التزام السرية في معالجة حالاتهم.

وبين البحث كذلك أن متعاطي المخدرات عبر الحقن يتعرضون للعنف في الوسط الذي يعيشون فيه. فمعظمهم أقروا بأن شبكات التهريب والاتجار في المخدرات توظفهم لترويج المخدرات، في حين قال 29 في المائة من مجموع المستجوبين إن عائلاتهم قادتهم إلى ضريح «بويا عمر» طمعا في علاجهم من الإدمان، وكان هناك ضحايا تعامل قاس في فترات متباينة.

وبخصوص الحالة الصحية لمتعاطي هذا النوع من المخدرات، كشف البحث أن 48 في المائة من الذكور المدمنين اعترفوا بأن صحتهم في وضعية سيئة للغاية، وهي نسبة ترتفع في صفوف النساء لتصل إلى 28 في المائة، في حين قال 18 في المائة من الذكور إن صحتهم جيدة،

Revue de Presse du Conseil de l'Homme

المساء
ALMASSAE

ولم تقل أي مراة من اللواتي شملهن البحث إن صحتها جيدة.

وفي المقابل، اعترف 96 في المائة من النساء بأنهن يمارسن الدعارة من أجل الحصول على ما يكفي من المال لشراء المخدرات. ورغم عدم تسجيل أي اعتراف من لدن الذكور في هذا المجال، فإن حكيمة حميش قالت إن الباحثين فهموا من خلال تصريحات متفرقة أن بعض الذكور تعاطوا للدعارة من أجل الحصول على المال.

وربط التقرير أيضا بين تعاطي المخدرات عبر الحقن وارتفاع احتمالات ولوج السجن. 82 في المائة من المستجوبين سبق لهم أن سجنوا لضبط مخدرات لديهم، وبتراوح عدد المرات التي اعتقلوا فيها بين مرة واحدة و30 مرة. كما أن 28 في المائة منهم يعتقلون على ذمة قضايا أخرى إلى جانب استهلاك المخدرات أو الاتجار فيها.

وفي سياق ارتباط المخدرات بالسجن، قال الدكتور جواد عمار، من الإدارة العامة للسجون، إن ثمة «علاقة بين السجن والمخدرات»، وقال «إننا نعيش وضعية كارثية في السجون المغربية ولا يمكن نفي ذلك»، في معرض كشفه عن معطيات وأرقام صادمة تم التوصل إليها من خلال دراسة همت 635 سجينا، ضمنهم 35 امراة، كانت الصدفة معيار اختيارهم.

وبينت هذه الدراسة أن 30 في المائة من السجناء يتعاطون المخدرات موزعين على جميع جهات المغرب، مع تسجيل انتشار ملحوظ لهذه الظاهرة في كل من الرباط والبيضاء والفقيه بنصالح، بالإضافة إلى مدن الشمال. وسجلت الدراسة انتشارا ملفتا لمخدر القرقوبي في الجهة الشرقية، في حين كانت الريادة للمخدرات الصلبة في طنجة. وبينما رُصد تعاطي المخدرات بجميع أنواعها في منطقة الوسط، سجل في الجنوب إدمان ملفت على المنشطات، وفي مقدمتها القرقوبي والمخدرات الصلبة.

ويتصدر القنب الهندي أنواع المخدرات المنتشرة في السجون المغربية، حسب عمار، تليه الكحول والمخدرات الصلبة المصنعة من قبل السجناء أنفسهم. وتزداد الأضرار التي تلحقها هذه المخدرات المصنعة من قبل السجناء بصحة متعاطيها لضعف جودتها وعدم إتقان طرق تحضيرها.

وبخصوص أسباب تعاطي المخدرات، بينت الدراسة، وفق عمار، أن أغلبية السجناء يقبلون على المخدرات رغبة في الاندماج في مجموعة معينة أو طلبا للحماية من العنف السائد في المؤسسات السجنية، وفي مقدمته الاستغلال الجنسي. وبما أن 8 في المائة فقط من السجناء يستعملون حقنا فردية و92 في المائة يستنجدون بحقن متبادلة أو مشتركة، فإن احتمالات الإصابة بفيروس السيدا والتهاب الكبد الفيروسي «سي» تكون مرتفعة في السجون. أكثر من ذلك، قال 55 في المائة من السجناء إنهم لا يعترون على حقن معقمة في السجن و34 في المائة منهم تذرعوا بعدم توفرهم على المال الكافي لشرائها مقابل 14 في المائة قالوا إنهم لا يرون فائدة في تعقيمها.

وطرحت الدراسة نفسها سؤال من يدخل المخدرات إلى السجون، وتوصلت إلى أن الزوار ساهموا في هذه العملية بنحو 22 في المائة مقابل مستخدمي المؤسسات السجنية بنسبة 19.2 في المائة.

Revue de Presse du Conseil Nat

التجديد

حسنوني العلوي: السياسات الزجرية أدت إلى نتائج معكوسة

أرقام مخيفة حول العلاقة بين الإدمان والسيدا والدعارة

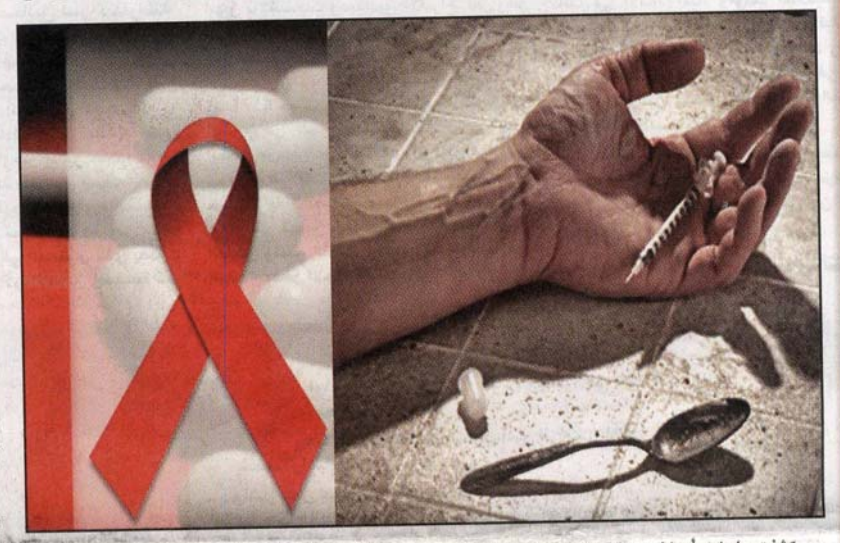

كشفت دراسات وأبحاث جديدة قدمت خلال ندوة وطنية تحت شعار «من أجل مقاربة للتعاطي مع مستعملي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان»، يوم الأربعاء الماضي بالرباط، عن معطيات وأرقام صادمة حول تعاطي المخدرات بالمغرب.

وأظهرت الدراسات المعلنة بالندوة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع جمعية محاربة السيدا، أن 48 % من الرجال المدمنين يعتبرون أن صحتهم متدهورة للغاية، و96 % من النساء في بحث شمل 300 متعاطي للمخدرات (91 في المائة رجال و9 في المائة نساء)، يتعاطون للدعارة من أجل الحصول على المخدرات. وكشفت دراسة لجواد عمار إطار بإدارة السجون همت 635 سجين، أن 30 % من السجناء بالمغرب يستهلكون المخدرات. واعتبر الدكتور رشيد حسنوني العلوي أن المتعاطين للمخدرات يهمشون ويصبحون خارج المجتمع في البلدان التي تنهج أساليب وقوانين زجرية في حقهم، فضلا على أنهم يعيشون في سرية ويتخوفون من الولوج إلى المؤسسات الصحية. وقال إن المتعاطين للمخدرات عرضة للإصابة بأمراض خطيرة، ويسقطون في شباك مافيا المخدرات. واعتبر المتحدث نفسه أن النتائج تتمثل في تنامي الظاهرة واستفحال الجريمة والعصابات، مشيرا إلى أن السياسات الزجرية أدت إلى نتائج معكوسة.

من جهته، أكد الدكتور محمد الصالحي، خلال عرضه لنتائج البحث الميداني في جانب الولوج للعلاج، أن بعض الأطباء يرفضون علاج المدمنين على المخدرات، وبعض الصيادلة يرفضون تقديم الأدوية للمدمنين.

ويذكر أن المغرب عرف خلال السنوات الأخيرة تزايدا في عدد متعاطي المخدرات عبر الحقن خاصة في المناطق الشمالية. وحسب تقديرات وزارة الصحة فإن هناك أزيد من 14000 متعاطي للمخدرات عبر الحقن وهذه المجموعة البشرية تعتبر أكثر تعرضا من غيرها للإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسب السيدا وفيروس الالتهاب الكبدي «س».

وتؤكد المعطيات المستقاة من الدراسة المنجزة من طرف وزارة الصحة في مدينة الناظور، أن 37% من متعاطي المخدرات عبر الحقن مصابون بفيروس نقصان المناعة المكتسب و90% منهم مصابون بالالتهاب الكبدي «س».

خالد مجدوب

Revue de Presse du Conseil N

MNW
Maroc Newswire

27/10/2011

Rabat :Conférence à Rabat sur une approche des usagers de drogues fondée sur la santé et les droits humains

Une conférence nationale traitant d'une nouvelle approche des usagers de drogues fondée sur la santé et les droits humains s'est ouverte, mercredi à Rabat, avec pour objectif de sensibiliser les décideurs et l'opinion publique à la lutte contre la stigmatisation dont sont victimes les usagers de drogues. La conférence organisée sous le thème "pour une nouvelle approche des usagers de drogues fondée sur la santé et les droits humains" s'assigne notamment pour objectif l'amélioration des conditions de vie des usagers de la drogue et de réduire les risques de leur contamination par le VIH (sida). La rencontre, organisée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en partenariat avec l'Association de lutte contre le sida (ALCS) et avec la participation des associations Hasnouna et l'association de réduction des risques liés à l'usage des drogues (RDR Maroc), est animée par des experts nationaux et internationaux, avec la participation des départements de la Santé, de la Justice et de l'Intérieur et les services de sécurité (gendarmerie, police, forces auxiliaires), aux cô tés d'associations des droits de l'Homme et de lutte contre le sida. Dans son intervention à cette occasion, le secrétaire générale du CNDH, M. Mohamed Sebbar a affirmé que l'organisation de cette conférence intervient dans un contexte marqué par de grands chantiers de droit de l'Homme, dont l'adoption de la nouvelle constitution qui garantit, dans son article 31 consacré aux droits de l'Homme, le droit d'accès aux soins de santé et la lutte contre toutes les formes de discrimination. Il a également souligné que cette rencontre ambitionne promouvoir la culture des droits de l'Homme et renforcer une approche participative entre tous les acteurs. Il a affirmé que le CNDH adhère à l'intégration des droits de l'Homme dans les différentes politiques publiques et le système judiciaire pour garantir les droits des différentes catégories, y compris les usagers des drogues injectables. Pour sa part, la Ministre de la santé, Mme. Yasmina Baddou, a réaffirmé, dans une intervention lu en son nom, l'engagement du Maroc pour lutter contre la dépendance et les dangers des drogues exprimant le soutien du ministère à cette rencontre qui permettra, entre autres, d'intégrer une approche basée sur le respect des droits de l'Homme lors de la formulation des stratégies nationales de lutte contre le sida et la dépendance aux drogues. Le directeur du programme commun des Nations unies sur le VIH/Sida, M. Kamal El Alami a affirmé dans ce sens le soutien des Nations Unies aux initiatives nationales de lutte contre le sida et l'usage de la drogue.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار ‹ سياسة ‹

المحكومين بالإعدام يطالبون الصبار بوقف برنامج "أخطر المجرمين"

الخميس 27 أكتوبر 2011

طالب عدد من المحكومين بعقوبة الإعدام بالسجن المركزي بالقنيطرة بوقف برنامج "أخطر المجرمين" الذي تبثه القناة الثانية، و عبروا للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، عن استيائهم من البرنامج.

وقال عدد من المحكومين بالإعدام أن البرنامج يقوم بإظهار صور المعنيين ببعض الجرائم التي يعرضها البرنامج الشهري، و ذلك دون أخذ موافقة أو إذن منهم أو من الجهات القضائية المختصة، وعدم مراعاة خصوصيات الأشخاص المعنيين وعائلاتهم، بالخصوص أبناءهم وبناتهم وعائلات الضحايا، الذين يعانون تبعات بث البرنامج.

وبالفعل راسل الصبار، المدير العام للقطب العمومي، فيصل العرايشي، ونقل إليه انشغالات المحكوم عليهم بالإعدام، ومؤاخذاتهم على البرنامج المذكور، مع المطالبة باتخاذ اللازم، في إطار ما يسمح به القانون.

Revue de Presse du Conse

بيان اليوم

المندوبية العامة لإدارة السجون ترد على «ادعاءات» بعض الصحف

وصفت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الأخبار التي تنشرها بعض الصحف الوطنية حول ادعاءات تخص ظروف اعتقال فئة من السجناء بالمؤسسات السجنية من قبيل تعرضهم للتعذيب أو الاغتصاب بأنها واهية ولا تمت للحقيقة بصلة.

وأشارت المندوبية، في بلاغ لها، إلى أن ترويج الادعاءات بشأن ظروف اعتقال السجناء دون التأكد لديها من مدى صحتها لا ينصف حق التواصل الواجب لدى السجناء من جهة وللإدارة المعنية من جهة أخرى .

وأخذت المندوبية على بعض وسائل الإعلام الوطنية قيامها بين الفينة والأخرى بنشر، على لسان بعض الأشخاص، مقالات «لا تمت إلى الحقيقة بصلة» حول ادعاءات تخص ظروف اعتقال فئة من السجناء بالمؤسسات السجنية من قبيل تعريضهم للتعذيب أو الاغتصاب وذلك «دون أن تلجأ إلى المندوبية العامة للتأكد من مدى صحة هذه الادعاءات ودون تقدير منها لما لذلك من أثر سيء على نفسية النزلاء وسمعتهم ومن مصادرة لحق ذويهم في الاطلاع على حقيقة الأمور».

واستطرد البلاغ أنه «أمام هذه الادعاءات الواهية والمغرضة فإن المندوبية العامة توضح للرأي العام أن المؤسسات السجنية التي يحكمها قانون 98-23 المنظم للسجون والمرسوم التطبيقي له ليست في معزل عن المراقبة الدائمة والمنتظمة للعديد من الأجهزة المختصة ومنها السلطات القضائية واللجان الإقليمية لمراقبة السجون وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المراقبة الداخلية لجهاز التفتيش بالمندوبية العامة».

Revue des droits de l'Homme

MarocHebdo

Du 28 au 03 10 11

Pas de cas de viol ni de torture dans les prisons, selon l'administration

La délégation générale de l'Administration pénitentiaire et de la Réinsertion tape sur la table. Elle dénonce la campagne de désinformation sur les cas de viol et de torture répétés dans les centres de détention rapportés par quelques organes de presse. Des allégations qu'elle qualifie de «*tendancieuses*» et «*sans fondement*». Ce qui n'est pas sans conséquences sur l'état psycholoique des pensionnaires et cause beaucoup de tort à leurs familles.

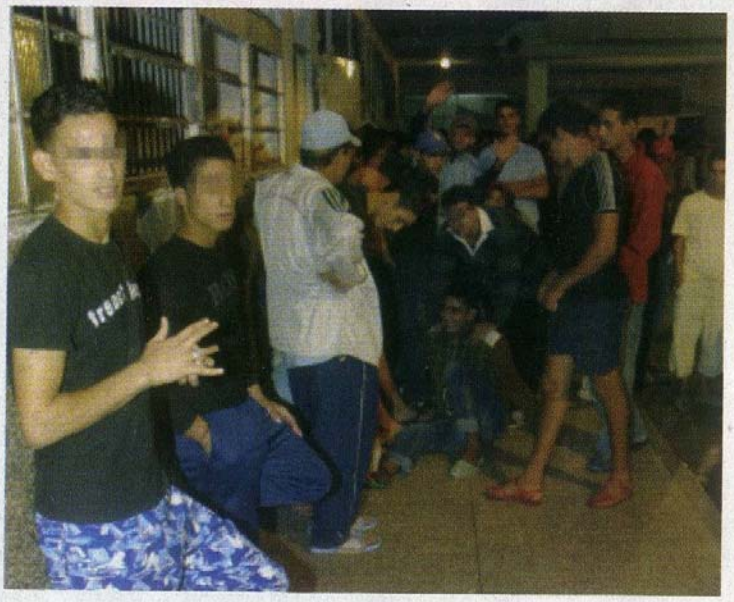

L'Administration pénitentiaire tient à préciser que les établissements pénitentiaires, tels que régis par la loi 23-98 organisant les prisons et son décret d'application, sont ouvertes au contrôle permanent et régulier des autorités judiciaires, des commissions provinciales de contrôle des prisons et du Conseil national des droits de l'Homme; outre le contrôle interne de l'organe d'inspection de la délégation générale ■

Revue de

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

في بلاغ لمندوبية السجون

الادعاءات الواهية حول تعرض معتقلين للتعذيب أو الاغتصاب « لا تمت للحقيقة بصلة»

وصفت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الادعاءات الواهية التي تنشرها بعض الصحف الوطنية حول ادعاءات تخص ظروف اعتقال فئة من السجناء بالمؤسسات السجنية من قبيل تعرضهم للتعذيب أو الاغتصاب بانها « لا تمت للحقيقة بصلة».

وأشارت المندوبية ،في بلاغ توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء أول من أمس الأربعاء ، إلى أن ترويج الادعاءات بشأن ظروف اعتقال السجناء دون التأكد لديها من مدى صحتها لا ينصف حق التواصل الواجب لدى السجناء من جهة وللإدارة المعنية من جهة أخرى .

وأخذت المندوبية على بعض وسائل الإعلام الوطنية قيامها بين الفينة والأخرى بنشر ، على لسان بعض الأشخاص ، مقالات «لا تمت إلى الحقيقة بصلة» حول ادعاءات تخص ظروف اعتقال فئة من السجناء بالمؤسسات السجنية من قبيل تعريضهم للتعذيب أو الإغتصاب وذلك «دون أن تلجأ إلى المندوبية العامة للتأكد من مدى صحة هذه الادعاءات ودون تقدير منها لما لذلك من أثر سيء على نفسية النزلاء وسمعتهم ومن مصادرة لحق ذويهم في الاطلاع على حقيقة الأمور».

واستطرد البلاغ أنه «أمام هذه الادعاءات الواهية والمغرضة فإن المندوبية العامة توضح للرأي العام أن المؤسسات السجنية التي يحكمها قانون 98-23 المنظم للسجون والمرسوم التطبيقي له ليست في معزل عن المراقبة الدائمة والمنتظمة للعديد من الأجهزة المختصة ومنها السلطات القضائية واللجان الإقليمية لمراقبة السجون وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المراقبة الداخلية لجهاز التفتيش بالمندوبية العامة».

وقالت إن هذا الأخير يقوم بالفعل بزيارات منتظمة للسجون ومباغتة أحيانا للوقوف على مدى صحة الادعاءات المتداولة إعلاميا وكذا المروج لها من طرف البعض واتخاذ ما يجب في شأنها عند الضرورة.

وفي هذا السياق-يضيف البلاغ- تؤكد المندوبية مجددا حرصها الدائم على التفاعل بإيجابية مع وسائل الإعلام وموافاتها بالمعطيات الضرورية لتنوير الرأي العام ، معتبرة أن ترويج الادعاءات بشأن ظروف اعتقال السجناء دون التأكد لديها من مدى صحتها لا ينصف حق التواصل لذوي السجناء من جهة وللإدارة المعنية من جهة أخرى في كل أبعاده الإنسانية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية.

Revue de Presse du Conseil N